

# الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية

نشرة نصف شهرية  
تصدر يومي 15 و 30  
من كل شهر

العدد 899

السنة 39

30 مارس 1997

## المحتوى

### 1 \_ قوانين وأوامر قانونية

### 2 \_ مراسيم ، مقررات، قرارات وتعميمات.

#### وزارة الدفاع الوطني

نصوص مختلفة	
1997 /01/ 12	مقرر رقم 16 _ 97، يقضي بمنح شهادة نقيب لضباط من الجيش الوطني
1997 /02/ 5	مرسوم رقم 018 _ 97، يقضي بترقية ضباط من الجيش الوطني الى رتب أعلى.
1997/02/ 19	مرسوم رقم 026 _ 97، ؛ يقضي بتعيين تلاميذ ضباط الى رتبة ملازم عامل من الجيش الوطني.

#### وزارة العدل

نصوص تنظيمية	
1997 /02/ 12	مرسوم رقم 023 ، 97، ؛ يقضي بمنح الجنسية الموريتانية عن طريق التجنس للسيدة / منى أحمد عزب محمد.

نصوص مختلفة :	
1997 /02/ 19	مرسوم رقم 029 _ 97، يقضي بتحويل بعض القضاة.
1997 /02/ 19	مرسوم رقم 030 _ 97، يقضي بتسوية وتجديد إعاره بعض القضاة.
1997 /02/ 19	مرسوم رقم 031 _ 97، يقضي بفصل بعض القضاة.
1997 /02/ 19	مرسوم رقم 032 _ 97، يسند إنبات الوظائف القضائية في بعض المحاكم الشاغرة.
1997 /02/ 19	مرسوم رقم 033 _ 97، يقضي بتمديد فترة تريض قاض.
1997 /02/ 19	مرسوم رقم 034 _ 97، يقضي بترسيم بعض القضاة.
1997 /02/ 19	مرسوم رقم 035 _ 97، يقضي بإحالة قاض إلى التقاعد التلقائي.

1997 /02/ 19 مرسوم رقم 036 \_ 97، يقضي بترقية قاض من حيث الرتبة.  
222 وزارة المالية

\_ نصوص تنظيمية  
1997 /03/ 01 مرسوم رقم 97 \_ 018، يلغي ويحل محل المرسوم رقم 026 \_ 83، الصادر بتاريخ 17 يناير 1983 والمنشئ للسلك  
222 الوطني للخبراء المحاسبين.

### وزارة التخطيط

\_ نصوص تنظيمية  
1997 /02/ 15 مرسوم رقم 97 \_ 016، يقضي بإنشاء شبك موحد لاستكمال بعض الإجراءات الإدارية والاعتماد بموجب قانون  
227 الاستثمارات

3 \_ إعلانات

4 \_ إشعارات

## وزارة الدفاع الوطني

نصوص مختلفة

- مرسوم رقم 16\_ 97 صادر بتاريخ 12 يناير 1997 يمنح شهادة نقيب لضباط من الجيش الوطني
- المادة الأولى . \_ تمنح شهادة نقيب للضباط التالية أسماؤهم وأرقامهم اعتباراً من فاتح أغسطس 1996.
- م/أ السالك ولد محمد، 77031
- م/أ محمد الأمين ولد سيد أحمد، 87535
- محمد المختار ولد محمد عبد، 83273
- ديقانا شعيبو، 781068
- الشيخ محمد أحمد ولد الراحل، 90367
- سيد اعل ولد محمد فال، 85408
- أحمد ولد الطيب، 88616
- محمد المختار ولد بييه، 85595
- حين ولد محمد عمار، 85420
- جوب همام، 79898
- الداه ولد محمد الشيخ، 88468
- أحمد ولد عبيد، 88467
- أحمد ولد اعمين، 5193
- الجيل ولد سيد أحمد، 91127
- يرب ولد باب أحمد، 83579
- عال ولد الحاج ويس، 77989
- سيدي ولد سيد أحمد، 85436
- ابراهيم ولد أحمد ميلود، 84597
- يحي ولد عبد القادر، 83274
- يعقوب ولد سليمان، 84599
- صال عبد الرحمن، 84541
- ابراهيم ولد يوسف، 82475
- سمت ولد محمد الأمين، 74023
- سيد محمد ولد الناجي، 85098
- أحمد ولد محمد، 84185
- تراد ولد عبد الصمد، 80909
- م/أ أحمد ولد أدية، 79895
- موسى ولد الرياني، 82464
- الدهاد ولد شيخنا، 751055
- محمد عبد الرحيم ولد مصطفى، 82468
- بون ولد أحمد تن، 781070
- اج ولد سيد محمد، 82315
- ؛ كامارا ماغا، 82751

المادة 2 . \_ يكلف قائد أركان الجيش الوطني بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

مرسوم رقم 018\_ 97 صادر بتاريخ 5 فبراير 1997، يقضي بترقية ضباط من الجيش الوطني الى رتب أعلى.

المادة الأولى . \_ يرقى الضباط العاملون في الجيش الوطني التالية أسماؤهم وأرقامهم الاستدلالية الى رتب أعلى اعتباراً من فاتح يناير 1997.

طبقاً للتوضيحات التالية :

أ \_ الفصيلة البرية

الى رتبة مقدم :

الراة :

- 09/01 \_ محمد الأمين ولد محمد ، 75450
- 09/02 \_ محمد ولد عبيد ، 74489
- 09/03 \_ محمد المختار ولد اسويد احمد ، 77218
- الى رتبة رائد :
- النقباء :

- 21/01 \_ الشيخ ولد اكي ، 72507
- 21/02 \_ زيدان ولد محمد محمود ، 83242
- 21/03 \_ محمد ولد اميسيك ، 70155
- الى رتبة نقيب :
- الملازمون الأوائل :
- 27/01 \_ أدياغانا شعيبو ، 781068
- 27/02 \_ أحمدو ولد محمد ، 84185
- 27/03 \_ ابراهيم ولد يوسف ، 82475
- 27/04 \_ يحي ولد عبد القادر ، 83274
- 27/05 \_ احمد ولد دي ، 79895
- 27/06 \_ أديوب هامات ، 79898
- 27/07 \_ محمد المختار ولد محمد عبد الله ، 83273
- 27/08 \_ سيد ولد سيد أحمد ، 85436
- 27/09 \_ سيد اعل ولد محمد فال ، 85408
- 27/10 \_ أحمد ولد عبيد ، 88467
- الى رتبة ملازم أول :
- الملازمون :

- 21/01 \_ أحمد ولد امبارك ، 87735
- 21/02 \_ محمد ولد الشيخ أحمد ، 82302
- المادة 2 . \_ يكلف وزير الدفاع الوطني بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

مرسوم رقم 026\_ 97، صادر بتاريخ فبراير 1997 ؛ يقضي بتعيين طلبية ضباط الى رتبة ملازم عامل من الجيش الوطني.

المادة الأولى . \_ يرقى الطلبية الضباط العاملون التالية أسماؤهم وأرقامهم الاستدلالية الى رتبة ملازم (أوملازم بحري) اعتباراً من فاتح يوليو 1996 وفقاً للتوضيحات التالية :

أ \_ الفصيلة البرية :

- الى رتبة ملازم :
- يعقوب ولد اسحاق ، رقم 87674
- اطول عمر ولد خونا ، رقم 89576
- دحمان ولد تفر ، رقم 89593
- محمد ولد سيد محمد ، رقم 87663
- الحاج أحمد ولد حديمين ، رقم 88828
- أحمد بمب ولد محمد محمود ، رقم 88834
- ابراهيم ولد مريد ، رقم 88943
- محمد ولد الطالب اخيار رقم 88944
- أ \_ الفصيلة البحرية :

الى رتبة ملازم بحري :

سيد احمد ولد صمبار ، رقم 88833

المادة 2 . \_ يكلف وزير الدفاع الوطني بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

## وزارة العدل

نصوص مختلفة

مرسوم رقم 023\_ 97، صادر بتاريخ 12 فبراير 1997؛ يقضي بمنح الجنسية الموريتانية عن طريق التجنس للسيدة / منى أحمد عزب محمد.

المادة الأولى . \_ تمنح الجنسية الموريتانية عن طريق التجنس للسيدة / منى أحمد عزب محمد المولودة سنة : 1952 في : القاهرة (مصر) لأبيها : أحمد عزب محمد ولأمها : فاطمة شفيق صالح المهنة : أستاذة قاطنة في : نواكشوط

المادة 2 . \_ ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

مرسوم رقم 029\_ 97 ، صادر بتاريخ 19 فبراير 1997 يقضي بتحويل بعض القضايا.

المادة الأولى . \_ يحول القضاة التالية أسمائهم اعتبارا من 28  
ديسمبر 1996، طبقا للبيانات الواردة أدناه :

الاسم الكامل	الرقم الاستدلالي	المنصب السابق	المنصب الجديد
أولا المحكمة العليا السادة :			
_ محمد عبد الرحمن ولد عبيد،	49344ز	مدعي عام لدى محكمة الاستئناف في نواكشوط	رئيس الغرفة المدنية والتجارية
_ محمد سالم ولد الحسن ولد زين	30104و	نائب المدعي العام لدى المحكمة العليا	مستشار
_ الشريف المختار ولد بالا	32125ف	مفتش عام للقضاء والسجون	مستشار
_ محمد يسلم ولد الشيخ محمد الخضير	21716د	معار	مستشار
_ الناجي ولد محمد عبد الله	49358ز	مفتش عام مساعد للقضاء والسجون	مستشار
_ محمد يحي ولد عمر	45007و	رئيس الغرفة المختلطة بمحكمة ولاية أدرار	مستشار
_ محمد سيدي ولد ببوط	45030ق	رئيس الغرفة المختلطة بمحكمة ولاية الحوض الغربي	نائب المدعي العام
ثانيا : محاكم الاستئناف			
أ _ محكمة الاستئناف في كيفة			
_ محمد الامين ولد محمد يحظيه	11898ج	مستشار لدى المحكمة العليا	رئيس الغرفة المدنية
_ محمد محمود ولد سيد احمد	49346ل	مدعي عام لدى محكمة الاستئناف في كيفة	رئيس الغرفة المختلطة
_ سيد أحمد البكاي ولد باب أحمد	49352ل	وكيل الجمهورية لدى محكمة لعصابة	مدعي عام
_ ابات ولد الشيخ احمد	12188	رئيس محكمة مقاطعة بومديد	مستشار
ب _ محكمة الاستئناف في نواذيب			
_ انجاي هدية	11806ب	قاضي	رئيس الغرفة المدنية
_ أحمد مولود ولد عثمان	52301ف	وكيل الجمهورية لدى محكمة ولاية كيد ماغا	مستشار
_ سيدي محمد ولد محمد الامين	52290ل	قاضي الغرفة الثانية للتحقيق م.و.نواكشوط	مدعي عام
ج _ محكمة الاستئناف في نواكشوط			
_ محمد سيديا ولد محمد محمود	45023م	وكيل الجمهورية بمحكمة ولاية نواكشوط	رئيس الغرفة المختلطة
_ المختار ولد محمدين	52283د	رئيس محكمة دار النعيم	مستشار
_ كيدي أحمد يرو	16215ز	رئيس محكمة مقاطعة تجكج	مستشار
_ محمدي ولد أحمدو سالم ولد أبي	45006ق	رئيس الغرفة المختلطة بمحكمة ولاية لبراكه	مدعي عام
أ _ لعيون			
_ اسماعيل ولد سيدي المختار	49319ج	مستشار لدى المحكمة العليا	رئيس الغرفة المختلطة
_ محمد الامين ولد المختار	43290ج	رئيس محكمة مقاطعة سيلبابي	وكيل الجمهورية
_ محمد الامين ولد أحمد	52297ق	مستشار لدى محكمة الاستئناف في كيفة	قاضي تحقيق
ب _ كيفة			
_ محمد ولد سيدي محمد	45014ج	رئيس الغرفة المختلطة بمحكمة ولاية كيد ماغا	رئيس الغرفة المختلطة
_ صمبو محمد الحبيب	52275و	قاضي تحقيق	قاضي تحقيق
_ لمرباط ولد محمد الامين	45303ض	مستشار لدى محكمة الاستئناف في نواذيبو	وكيل الجمهورية
ج _ النعمة			
_ الداه ولد سيدي يحي	43300ع	مستشار لدى محكمة الاستئناف في كيفة	وكيل الجمهورية
د _ ألاك			
_ حيمده ولد أمين	45008ب	قاضي التحقيق بمحكمة ولاية الحوض الغربي	رئيس الغرفة المختلطة
_ محمد عبد الله ولد الطي	45015د	وكيل الجمهورية في لعيون	وكيل الجمهورية
_ شكرو ولد محمد	49351ق	وكيل الجمهورية في نواذيبو	قاضي التحقيق
هـ _ روصو			
_ محمدين ولد التاه ولد ألما	52287ح	معار	رئيس الغرفة المختلطة
_ عبد الله السالم ولد الشيخ أحمدو	45011ز	مستشار لدى المحكمة العليا	قاضي التحقيق
_ سيد ابراهيم ولد محمد محمود	52303أ	رئيس المحكمة الجنائية في نواذيبو	وكيل الجمهورية
و _ أطار			
_ الداه ولد حمين	52272ر	نائب وكيل الجمهورية في نواكشوط	رئيس الغرفة المختلطة
_ القاسم ولد محمد فال	43299ن	رئيس محكمة مقاطعة لعيون	قاضي تحقيق
ز _ نواذيبو			
_ محمد لامين ولد محمد الامين	43306و	رئيس محكمة مقاطعة اكجوجت	وكيل الجمهورية
_ جيا عبد الرحمن	52291م	نائب وكيل الجمهورية في نواكشوط	مستشار
ح _ سيلبابي			
_ يسلم ولد ديدي	45035أ	مستشار بمحكمة ولاية الحوض الغربي	رئيس الغرفة المختلطة
_ سيدي محمد ولد أحمد ولد أمين	45027ر	قاضي الغرفة الأولى للتحقيق بمحكمة ولاية نواكشوط	وكيل الجمهورية
ط _ لنواكشوط			
_ سيدي عالي ولد بياي	52302ز	رئيس محكمة مقاطعة ازويرات	رئيس الغرفة المختلطة
_ محمد الغيث ولد عمر	52279ز	قاضي التحقيق بمحكمة ولاية أدرار	وكيل الجمهورية
	52270ع	رئيس الغرفة المختلطة بمحكمة ولاية لعصابة	مستشار

عبد الرحمن ولد الشيخ سيدي محمد	52282 ج	مستشار لدى محكمة ولاية كيدماغا	نائب وكيل الجمهورية
الدده ولد الطالب زيدان	43287 أ	نائب المدعي العام لدى المحكمة العليا	نائب وكيل الجمهورية
أحمد ولد باب ولد محم	43287 أ	مستشار لدى محكمة ولاية نواكشوط	نائب وكيل الجمهورية
أحمد ولد باب ولد محمد	52286 ج	مستشار لدى محكمة ولاية نواكشوط	قاضي الغرفة الأولى للتحقيق
عبد الله ولد محمد أحيد	52298 و	رئيس محكمة مقاطعة تمبده	قاضي الغرفة الثانية للتحقيق
أحمد ولد سيد أحمد	43286 ز	قاضي التحقيق بمحكمة ولاية الترارزة	قاضي الغرفة الثالثة للتحقيق
أحمد الملقب لمرباط ولد الشفيح	43343 ح	رئيس محكمة مقاطعة امبود	رئيس محكمة الشغل في نواكشوط
رابعاً محاكم الشغل	45010 ص	مدعي عام لدى محكمة الاستئناف في نواذيبو	رئيس محكمة الشغل في نواذيبو
محمد عبد الله ولد محمد موسى	49500 ب	المستشار الفني للوزير	رئيس محكمة مقاطعة تمبده
أحمد سالم ولد مولاي اعل	15739 ك	رئيس محكمة باسكنو	رئيس محكمة مقاطعة جيكني
خامساً : محاكم المقاطعات	52289 ح	مستشار لدى محكمة الاستئناف في نواكشوط	رئيس محكمة مقاطعة امرج
شيخنا ولد محمد فال ولد سيدي	52289 ح	مستشار لدى محكمة الاستئناف في نواكشوط	رئيس محكمة مقاطعة باسكنو
التقي ولد محمد عبد الله	45020 ج	مستشار لدى محكمة الاستئناف في نواكشوط	رئيس محكمة مقاطعة لعيون
الفالي ولد محنض باب	45305 و	رئيس الغرفة المختلطة بمحكمة ولاية نواكشوط	رئيس محكمة مقاطعة كنكوصة
الفالي ولد محنض باب	49582 أ	مستشار لدى محكمة ولاية نواكشوط	رئيس محكمة مقاطعة باركيول
مولاي عبد الرحمن ولد مولاي اعل	45025 ع	رئيس محكمة مقاطعة	رئيس محكمة مقاطعة كرو
محمد محمود ولد الطيب	43296 ك	مستشار لدى محكمة الاستئناف في نواكشوط	رئيس محكمة مقاطعة امبود
إسلم ولد محمد المصطفى	43304 ق	مستشار لدى محكمة نواكشوط	رئيس محكمة مقاطعة الاك
محمد يحي ولد الشيخ محمد مر	49577 م	رئيس محكمة مقاطعة مونكل	رئيس محكمة مقاطعة بابا بي
الناجي ولد محمد المصطفى	45016 و	قاضي التحقيق بمحكمة ولاية لعصابة	رئيس محكمة مقاطعة أطار
المهدي ولد سيدي محمد	52277 خ	قاضي التحقيق بمحكمة ولاية لبراكنة	رئيس محكمة مقاطعة اوجفت
سيدي محمد ولد بابي	43289 ج	رئيس محكمة مقاطعة السبخة	رئيس محكمة مقاطعة شنقيط
محمدين ولد أحمد سالم	43292 و	مستشار لدى محكمة الاستئناف في كيفة	رئيس محكمة مقاطعة تجكجة
محمد ولد سيدي ولد مالك	49350 ك	مستشار لدى محكمة ولاية داخلت نواذيبو	رئيس محكمة مقاطعة سيلبابي
محمد يحظيه ولد محمد المختار	52299 ض	وكيل الجمهورية بمحكمة ولاية لبراكنة	رئيس محكمة مقاطعة ازويرات
سيدي محمد ولد محمد سالم	43288 ب	مستشار لدى محكمة ولاية لعصابة	رئيس محكمة مقاطعة اكوجت
محمدين ولد شمداد	52274 د	مستشار لدى محكمة ولاية داخلت نواذيب	رئيس محكمة مقاطعة السبخة
المصطفى ولد محمد أحمد	49886 خ	نائب المدعي العام لدى محكمة الاستئناف في نواكشوط	رئيس محكمة دار النعيم
سليمان لولد محمد عمر	11848 ج	رئيس محكمة مقاطعة الاك	
محمد يحظيه ولد المختار الحسن		رئيس الغرفة المختلطة بمحكمة ولاية الترارزة	
محمد ولد محمذن فال			
محمدين ولد محنض باب			

المادة 2 . ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.

مرسوم رقم 030 \_ 97، صادر بتاريخ 1997 يقضي بتسوية وتجديد إعارة بعض القضاة.

المادة الأولى . يتم تجديد إعارة القضاة التالية أسماؤهم اعتباراً من 28 دجبر 1996 :

- 1 عثمان سيد أحمد اليسع، الرقم الاستدلالي 11924 ب
- 2 عبد الله ولد اعل سالم، الرقم الاستدلالي 30106 ل
- 3 محمد ولد امبيريك، الرقم الاستدلالي 11574 أ
- 4 ديدي ولد سيد أحمد، الرقم الاستدلالي 11700 ر
- 5 الإمام ولد تكدي، الرقم الاستدلالي 49581 و
- 6 الامام ولد محمد نافع، الرقم الاستدلالي 11897 و
- 7 محمد الامين ولد محمد بيبا، الرقم الاستدلالي 11897 ق
- 8 السيد ولد الغيلاني، الرقم الاستدلالي 50539 ح
- 9 عبد العزيز سي، الرقم الاستدلالي 45019 ج
- 10 عثمان ولد الشيخ أحمد أبي المعالي، الرقم الاستدلالي 30268 ز
- 11 أحمد شيخنا ولد أمات، الرقم الاستدلالي 21710 ح
- 12 أحمد الحسن ولد الشيخ، الرقم الاستدلالي 49341 و

13 فاضيلي ولد محمد، الرقم ال الرقم الاستدلالي 49362 د

14 أحمدو ولد حبيب، الرقم الاستدلالي 49584 ل

15 العربي ولد محمد محمود، الرقم الاستدلالي 49360 ج

16 السيد ولد أحمد، الرقم الاستدلالي 45036 ر

17 محمد ولد امريزيك، الرقم الاستدلالي 49582 ق.

المادة 3 . تتحمل الوزارات والهيئات الإستشارية المعيرة رواتب المعنيين طيلة إعارتهم.

المادة 4 . ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويبلغ حيثما دعت الحاجة إلى ذلك.

مرسوم رقم 031 \_ 97، صادر بتاريخ 19 فبراير 1997، يقضي بفصل بعض القضاة.

المادة الأولى : من سلك القضاء اعتباراً من 28 دجبر 1996 القضاة المتدربون من الرتبة الرابعة، درجة رابعة، العلامة القياسية 1050 التالية أسماؤهم :

- 1 محمد محمود ولد محمد عبد الله، الرقم الاستدلالي 49354 ن
- 2 أبو بكر ولد محمود، الرقم الاستدلالي 50562 ح
- 3 محمد صالح ولد عمر، الرقم الاستدلالي 52294 ف
- 4 العربي ولد محمد، الرقم الاستدلالي 52280 أ

المادة 2 \_ يكلف وزير العدل بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

مرسوم رقم 032 \_ 97، صادر بتاريخ 19 فبراير 1997، يسند إنابات الوظائف القضائية في بعض المحاكم الشاغرة. المادة الأولى \_ تسند الوظائف القضائية في المحاكم الشاغرة طبقاً للبيانات الواردة أدناه

المناصب الشاغرة	القضاة المكلفون بالإنابة
الاستشارة في الغرفة المختلطة بمحكمة الاستئناف في نواذيبو	_ رئيس محكمة مقاطعة نواذيبو
الاستشارة في محكمة ولاية الحوض الغربي	_ رئيس محكمة مقاطعة لعبيون _ رئيس محكمة مقاطعة الطينطان
الاستشارة في محكمة ولاية لعصابة	_ رئيس محكمة مقاطعة كنكوصة
الاستشارة في محكمة ولاية لبراكنة	_ رئيس محكمة مقاطعة ألاك _ رئيس محكمة مقاطعة بوكي
الاستشارة في محكمة ولاية الترارزة	_ رئيس محكمة مقاطعة روصو _ رئيس محكمة مقاطعة اركيز
الاستشارة في محكمة ولاية أدرار	_ رئيس محكمة مقاطعة أطار _ رئيس محكمة مقاطعة شنقيط
الاستشارة في محكمة ولاية داخلت نواذيبو	_ قاضي التحقيق في نواذيبو
الاستشارة في محكمة ولاية كيد ماغا	_ رئيس محكمة مقاطعة سيلبابي _ رئيس محكمة مقاطعة ولد بيج
الاستشارة في محكمة ولاية كوركول	_ رئيس محكمة مقاطعة كيهيدي _ رئيس محكمة مقاطعة امبود
محكمة مقاطعة ولاته	_ رئيس محكمة مقاطعة النعمة
محكمة مقاطعة كويني	_ رئيس محكمة مقاطعة لعبيون
محكمة مقاطعة تامشكط	_ رئيس محكمة مقاطعة الطينطان
محكمة مقاطعة بومديد	_ رئيس محكمة مقاطعة كيفة
محكمة مقاطعة مونكل	_ رئيس محكمة مقاطعة كيهيدي
محكمة مقاطعة امباني	_ رئيس محكمة مقاطعة باباي
محكمة مقاطعة كرمسين	_ رئيس محكمة مقاطعة روصو
محكمة مقاطعة المذرذرة	_ رئيس محكمة مقاطعة اركيز
محكمة مقاطعة واد الناقة	_ رئيس محكمة مقاطعة شنقيط
محكمة مقاطعة وادان	_ رئيس محكمة مقاطعة شنقيط
محكمة مقاطعة تيشيت	_ رئيس محكمة مقاطعة تجكجة
محكمة مقاطعة افديرك	_ رئيس محكمة مقاطعة ازويرات
محكمة مقاطعة بئر أم	_ رئيس محكمة مقاطعة ازويرات
افرين	

المادة 2 \_ يكلف وزير العدل بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

مرسوم رقم 033 \_ 97، صادر بتاريخ 19 فبراير 1997، يقضي بتمديد فترة تربص قاض.

المادة الأولى \_ تمديد لمدة سنة فترة تربص السيد / محمد عبد الله ولد بيبانا الرقم الاستدلالي 52295 قاض من الرتبة الرابعة، درجة رابعة، العلامة القياسية 1050 وذلك اعتباراً من 28 دجمبر 1996.

المادة 2 \_ يكلف وزير العدل بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

مرسوم رقم 034 \_ 97، صادر بتاريخ 19 فبراير 1997، يقضي بترسيم بعض القضاة.

المادة الأولى \_ يرسم القضاة المتدربون من الرتبة الرابعة، درجة را

بعة، العلامة القياسية 1050 التالية أسماؤهم وذلك اعتباراً من فاتح يناير 1997 والمعنيون هم السادة

1 \_ محمد يحي ولد عمر ، الرقم الاستدلالي 45007ش

2 \_ عبد الرحمن ولد الشيخ سيدي محمد، الرقم الاستدلالي 52270ع

3 \_ محمد ولد محمذن فال، الرقم الاستدلالي 49586خ

4 \_ محمذن ولد شمام، الرقم الاستدلالي 49350ق

5 \_ محمذن ولد عبد الكريم، الرقم الاستدلالي 52288ي

6 \_ أحمد مولود ولد عثمان، الرقم الاستدلالي 52301ت

7 \_ شيخنا ولد محمد فال ولد سيدي، الرقم الاستدلالي 49590ب

8 \_ محمد ولد أحمد ولد عابدين ، الرقم الاستدلالي 52273ق

9 \_ عليو موسى، الرقم الاستدلالي 52296ق

10 \_ جيا عبد الرحمن صمبا، الرقم الاستدلالي 52291م

المادة 2 \_ تبقى اقتطاعات الميزانية لمرتبات المعنيين بدون تغيير.

المادة 3 \_ يكلف وزير العدل بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

مرسوم رقم 035 \_ 97، صادر بتاريخ 19 فبراير 1997، يقضي بإحالة قاض إلى التقاعد التلقائي.

المادة الأولى \_ يحال إلى التقاعد التلقائي السيد /

محمد الأمين ولد امحمد الرقم الاستدلالي 21714 ب قاض من الرتبة الرابعة، درجة رابعة، العلامة القياسية 1050 وذلك اعتباراً من 28 دجمبر 1996.

المادة 2 \_ يحق للمعني الحصول على معاش التقاعد.

المادة 3 \_ يكلف وزير العدل بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

مرسوم رقم 036 \_ 97 ، صادر بتاريخ 19 فبراير 1997، يقضي بترقية قاض من حيث الرتبة .

المادة الأولى : تسجل بالنسبة لسنة 1997 واعتباراً من فاتح يناير 1997 ترقية السيد / انجاي هدية الرقم الاستدلالي 11806 ب

قاض من الرتبة الثالثة، درجة ثالثة، العلامة القياسية 1200 من أجل التجاوز إلى الرتبة الثانية، درجة أولى، العلامة القياسية 1260.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.

## وزارة المالية

### نصوص تنظيمية

مرسوم رقم 97 \_ 018، صادر بتاريخ فاتح مارس 1997، يلغي ويحل محل المرسوم رقم 026 \_ 83، الصادر

بتاريخ 17 يناير 1983 والمنشئ للسلك الوطني للخبراء المحاسبين.

### الباب الأول : ترتيبات عامة :

المادة الأولى \_ يتمتع السلك الوطني للخبراء المحاسبين بالشخصية المدنية ويضم المحترفين المؤهلين

لممارسة مهنة خبير محاسب وفق الشروط المحددة بموجب المادتين 22 و 23 من هذا المرسوم.

ويوجد مقر السلك في نواكشوط.

\_\_ أن تكون الشركات المكونة معترفا لها بالقدرة على ممارسة مهنة خبير محاسب من طرف مجلس السلك ومدرجة في لائحته. ويسمح للخبراء المحاسبين بتكوين شركات ذات مسؤولية محدودة لممارسة مهنتهم إذا استوفت هذه الشركات الشروط التالية .

\_\_ أن يكون هدفها ممارسة مهنة خبير محاسب ؛

\_\_ أن تثبت أن كلية الحصص يملكها خبراء محاسبون مسجلون في لائحة السلك ويمارسون المهنة فعليا ؛

\_\_ أن تختار مديريها العامين ومسيريهها ووكلائها بالتفويض من ضمن الخبراء المحاسبين الشركاء فيها ؛

\_\_ أن تربط قبول أي شريك جديد بالحصول على الترخيص المسبق من الجمعية العامة للشركاء ؛

\_\_ إبلاغ مجلس السلك بلائحة شركائها وكذا بأي تعديل في هذه اللائحة ووضع المعلومات ذاتها تحت تصرف السلطات العمومية وكل الأطراف الأخرى المعنية. ويمكن لمجلس السلك أن يسحب اعتماده إذا كان يرى أن شروط القبول لم تعد مستوفاة.

\_\_ أن يكون معترفا لها بالقدرة على ممارسة مهنة خبير محاسب وأن تكون مدرجة في اللائحة من طرف لجنة لائحة السلك المكلفة بالنظر فيما إذا كانت شروط القبول مستوفاة.

ويجب أن يتم إقرار لائحة الشركات المعترف بها من طرف السلك بمقرر صادر عن الوزير المكلف بالمالية بناء على اقتراح من مجلس السلك.

المادة 6 . \_\_ يمارس الخبراء المحاسبون مهنتهم إما بصفة مستقلة بأسمائهم وإما بصفتهم أجراء لعضو آخر في السلك أو للشركة معترف بها من طرف السلك.

ولا يمكن للخبراء المحاسبين أجراء شركات غير الشركات المسجلة على لائحة السلك، أن يصدقوا حسابات أو يمارسوا مهنتهم فيما عدا حالة الاستثناء المنصوص عليه في المادة 38 أذناه.

المادة 7 . \_\_ تتسع الحقوق الممنوحة لأعضاء السلك والالتزامات المفروضة عليهم لتشمل شركات الخبرة المحاسبية المدرجة في لائحة السلك غير أنه يستثنى من ذلك حق التصويت والأهلية للانتخاب.

المادة 8 . \_\_ يجب على الخبراء المحاسبين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو متجمعين في إطار شخصيات اعتبارية، سعيها إلى تأمين المسؤولية المدنية التي قد يتحملونها، أ، يشتركوا في وثيقة تأمين ولا تمس المسؤولية الخاصة للشركات المعترف بها من طرف السلك بالمسؤولية الشخصية لكل خبير محاسب نظرا لانشغال التي قد يقوم بها هو ذاته لصالح هذه الشركات.

ويجب أن تكون هذه الأعمال مصحوبة بتوقيعه الشخصي وكذا بتأشير أو توقيع عن الشركة.

المادة 9 . \_\_ يعتب ممارسا بصفة غير قانونية لمهنة خبير محاسب من ينفذ عادة، دون أن يكون مسجلا في لائحة السلك، باسمه وتحت مسؤوليته الانشغال المنصوص عليها في المادة الثانية أو يقوم بإدارة هذه الأعمال.

ويعتبر أيضا ممارسا بصفة غير قانونية لمهنة خبير محاسب من لا يحترم، بعد أن يكون قد علق أو شطب اسمه من اللائحة، طيلة مدة العقوبة، ترتيبات المادة 31 أذناه.

المادة 10 . \_\_ يلزم الخبراء المحاسبون بحفظ السر المهني. غير أنهم يكونون في حل من هذا الحفظ في حالة فتح تحقيقات ضدهم أو متابعتهم من طرف السلطات العمومية أوفي حالة الدعاوي المرفوعة أمام المجلس التأديبي للسلك.

المادة 11 . \_\_ تتعارض وظائف عضو السلك مع كل وظيفة أو عمل من شأنهما أن يلحقا الضرر باستقلاله، خصوصا : كل عمل يتقاضى أجرا عنه باستثناء الحالات المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة ؛

وينتخب أعضاء السلك مجلسا لرئاسته طبقا لترتيبات المادتين الواردين أذناه.

ويهدف السلك إلى تأمين الدفاع عن شرف واستقلال المهنة التي يمثلها. ويمكنه أن يقدم إلى السلطات العمومية كافة الطلبات المتعلقة بالمهنة كما يمكن لهذه السلطات أيضا أن تعرض عليه كافة القضايا المتعلقة بها.

المادة 2 . \_\_ يقصد بمصطلح خبير محاسب أو مراجع محاسب في هذا المرسوم ذلك الذي يمارس عادة حرفة مسك ومركزة وفتح وإقفال ومراقبة ومراجعة وتقييم حسابات مؤسسات وهيئات لا يرتبط معها بعقد عمل. وهو وحده المؤهل لما يلي :

\_\_ دراسة وتدقيق حسابات المؤسسات وتقييم نوعية ودرجة تطبيق الإجراءات المحاسبية؛

\_\_ ممارسة وظائف مفوض حسابات ومفوض مساهمات مع مراعاة أحكام الأمر القانوني رقم 90 \_ 09 الصادر بتاريخ 4 أبريل 1990 والمتضمن النظام الأساسي للمؤسسات العمومية والشركات ذات رؤوس الأموال العمومية والمنظم لعلاقات هذه المؤسسات بالدولة ؛

\_\_ إثبات صحة وانتظام حسابات الشركات بوضع توقيعه الشخصي على الوثائق التلخيصية ؛

\_\_ تنظيم ومراقبة محاسبات المؤسسات ؛

\_\_ إنجاز خبرات قضائية لإنارة القضاة حول المسائل المتعلقة بالدعاوي والتي يقتضي تقييمها معلومات فنية ذات طابع محاسبي.

ويمكن للخبير المحاسب أيضا أن يحل بوساطة الأساليب الفنية المحاسبية وضعية وسير المؤسسات من أوجهها المختلفة : الاقتصادي والقانوني والمالي ويمكنه أيضا إنجاز دراسات مالية وتنظيمية وتسييرية وكذا القيام بتصفية الشركات. ويعد تقريرا بمعايناته واقتراحاته.

وبالنسبة للشركات ذات رؤوس الأموال العمومية يعين الوزير المكلف بالمالية موظفا من قطاعه وخبرا محاسبا يكون عضوا في السلك للقيام بالتصفية المشتركة لهذه الشركات تحت إشراف لجنة رقابة.

المادة 3 . \_\_ لا يمكن أي كان أن يحمل لقب خبير محاسب فيما عدا تطبيق ترتيبات المادتين 14 و 36 الواردين أذناه ولا أن يمارس المهنة إذا لم يكن مسجلا على لائحة السلك.

ويجب أن تتوفر الشروط التالية في من يريد أن يسجل في لائحة السلك بصفته خبرا محاسبا :

- (1) أن يكون موريتانيا الجنسية ؛
- (2) أن يتمتع بحقوقه المدنية ؛
- (3) ألا يكون قد أدين بإحدى الإدانات الجنائية أو الجنحية التي تشير إليها التشريعات المعمول بها والمتعلقة بالحرمان من حق تسيير وإدارة الشركات ؛
- (4) أن يكون قد بلغ 25 سنة كاملة من العمر ؛
- (5) أن يكون حاصل على :

\_\_ إما دبلوم خبير محاسب

\_\_ أو دبلوم الدراسات المحاسبية العليا (د د مع) أو أي دبلوم يعتبر معادلا من طرف اللجنة الوطنية لمعادلة الشهادات التي تبت في هذا الأمر بناء على طلب لجنة لائحة السلك.

(6) أن يكون قد أدى بنجاح في موريتانيا التدريب القانوني المنصوص عليه في المادة 28 من هذا المرسوم.

المادة 4 . \_\_ يجب أن يحترم خبير أحكام قانون أخلاقيات المهنة ونظامها الداخلي المعد من طرف مجلس السلك واللذين يعرضان على مصادقة الوزير المكلف بالمالية بعد إقرارهما من طرف الجمعية العامة.

المادة 5 . \_\_ يمكن للخبراء المحاسبين أن يكونوا شركات مدنية لممارسة مهنتهم إذا استوفوا الشرطين التاليين : أن يكون كافة الشركاء في هذه الشركات أعضاء في السلك بصفة فردية ؛

مع كل الأعمال التجارية الأخرى غير تلك المرتبطة بممارسة وترقية المهنة ومع كل التفويضات التجارية باستثناء وظائف مسيري الشركات المعترف بها من طرف السلك.

المادة 12 . \_ يتلقى أعضاء السلك مقابل الأعمال التي تدخل في إطار صلاحياتهم مكافآت آتباع مائة من أي أجر آخر، ولو غير مباشر، أو من طرف ثالث وأيا كانت صفته. ويتفق على مبلغها بحرية مع الزبناء مع مراعاة قواعد وعناصر التعرف المدة بموجب مقرر صادر عن الوزير المكلف بالمالية بالنسبة لمفوضي الحسابات.

المادة 13 . \_ يمكن أن يمنح لقب خبير محاسب شرفي من طرف مجلس السلك للأعضاء الذين سجلوا في اللائحة لمدة 20 سنة والذين قدموا استقالاتهم. ويمكن أن يمنح لقب رئيس شرفي لرئيس مجلس السلك المنتهية رئاسته أولاي شخص آخر يكون قد قدم خدمات جليلة للمهنة.

المادة 14 . \_ يمكن أن يرخص لرعايا الدول الأجنبية في ممارسة مهنة خبير محاسب في موريتانيا إذا ما تم إبرام اتفاقية أو اتفاق لهذا الغرض مع الدول التي ينتمون إليها. ويمكن، في نفس ظروف المعاملة بالمثل، أن تستفيد الشركات الأجنبية وكذا المحترفين الأجانب من ترخيص لممارسة المهنة مع مراعاة تقديمهم في موريتانيا، لضمانات تعتبر مكافئة لتلك المطلوبة من الشركات الموريتانية والمحترفين الموريتانيين. وبالنسبة للشركات، فإن الترخيص المسبق ضروري أيضا لمندوبيها المعتمدين والمعيينين اسميا.

وتتسع الحقوق الممنوحة والالتزامات المفروضة على أعضاء السلك لتشمل الشركات الأجنبية والمحترفين الأجانب. غير أن المحترفين الأجانب ليسوا أعضاء في السلك ولا يمكنهم التصويت في الجمعيات العامة للسلك كما أنه لا يمكن انتخابهم في مجلسه. وتخضع أيضا لترتيبات هذه المادة الشركات التي يملك فيها رعايا أجنبية بصفة شخصية أو عن طريق وسطاء أغلب الحصص والتي تختار من ضمن هؤلاء إما المدير العام أو أغلب مسيريها أو وكلاء التفويض فيها.

المادة 15 . \_ الشراكة : بالنسبة للمهام المحاسبية ذات التمويل الخارجي، تعطى الأولوية في منع العقود للمكاتب الوطنية. وفي حالة ما إذا اقتضى تعقد المهمة وكذا أهمية التمويل تدخل مكتب أجنبي، فإن التعاون مع مكتب محلي يكون إجباريا. ويتم تقاسم مكافآت الآتباع وفقا لمستوى تدخل كل مكتب.

### الباب الثاني : مفوضية الحسابات

المادة 16 . \_ في المؤسسات الخاصة، يعين مفوضو الحسابات من طرف الجمعية العامة العادية. وبالنسبة لكل مؤسسة عمومية أو شركة ذات رؤوس أموال عمومية، يعين مفوض أو عدة مفوضي حسابات بموجب مقرر صادر عن وزير المالية.

ويعهد إلى مفوضي الحسابات بالتدقيق في دفاتر وصناديق وحقيقية وقيم المؤسسة أو الشركة والتأكد من صحة الجرد والكشوف وحسابات النتائج. ولتحقيق هذا الغرض، يمكنهم القيام في أية لحظة بأعمال التحقيق والتأكد التي يرونها مناسبة ويقدمون تقريرا بما يتوصلون إليه إلى الجمعية العامة أو مجلس الإدارة. ويمكن لمفوضي الحسابات إذا رأوا ذلك مناسبا أن يطلبوا استدعاء دورة غير عادية للجمعية العامة أو مجلس الإدارة.

\_ حجم وتنظيم المهمة، مسؤولية وتحديد نظم مفوضي الحسابات ستم وضعها المقرر من وزير المالية. ومدة هذا الانتداب ثلاثة أعوام قابلة للتجديد وينتهي في الحالات التالية :

- (1) عدم تجديد بعد انتهاء الأجل؛
- (2) استقالة مفوض الحسابات وبعد قبول الاستقالة، حسب الحالة، من طرف الجمعية العامة العادية أو الوزير المكلف بالمالية

(3) اتخاذ إجراء من طرف الجمعية العامة أو الوزير المكلف بالمالية اثر ملاحظة عجز أو إعاقة أو وفاة مفوض الحسابات. المادة 17 . \_ لا يمكن أن يختار الأشخاص التاليون مفوضي حسابات :

- (1) أقارب وأصحاب الهيئة التنفيذية حتى الدرجة الرابعة مع دخول هذه الدرجة في الاعتبار وكذا أزواجهم ؛
  - (2) الأشخاص الذين يتلقون بطريقة ما، نظرا لممارستهم وظائف أخرى غير وظائف المفوضين السامين، أجورا أو مكافآت مماثلة لأجور ومكافآت أعضاء الهيئة التنفيذية ؛
  - (3) الأشخاص الممنوعون من ممارسة وظيفة مسير أو إداري أو الذين جردوا من حق ممارسة هذه الوظيفة ؛
  - (4) أزواج الأشخاص المشار إليهم أعلاه.
- المادة 18 . \_ يجب أن يوضع تحت تصرف مفوض الحسابات جرد وكشف وحسابات نتائج كل سنة مالية وكذا كافة الوثائق والمعلومات الضرورية لإنجاز مهمته في الواحد والثلاثين من يناير من السنة المالية الموالية، كآخر أجل. وعلى مفوض الحسابات أن يقدم في ظرف خمسة وأربعين يوما تقريرا إلى الوزير المكلف بالمالية أو الجمعية العامة حسب الحالات يطلع فيه على تنفيذ التفويض المسند إليه ويشير فيه، عند الاقتضاء، إلى ما قد يكون لاحظ من عدم انتظام أو صحة المستندات المقدمة إليه.

المادة 19 . \_ يحدد جدول لمكافآت آتباع مفوض الحسابات بموجب مقرر صادر عن الوزير المكلف بالمالية. المادة 20 . \_ يكشف مفوضو الحسابات الوقائع الجنحية التي يكونون قد اطلعوا عليها لمعدعي الجمهورية دون أن يكونوا مسؤولين نتيجة هذا الكشف.

### الباب الثالث . \_ في إدارة السلك

المادة 21 . \_ في الجمعية العامة الجمعية العامة هي أعلى سلطة في السلك. وتتشكل من كافة الخبراء المحاسبين المسجلين في لائحة السلك والذين وفوا باشتراكاتهم المهنية. وتجتمع الجمعية العامة مرة كل عام بناء على طلب رئيس مجلس السلك.

وتقر الجمعية العامة التقرير المذهبي والمالي لمجلس السلك بالنسبة للسنة المالية الفارطة وتقرير المراقب عن التسيير المالي للمجلس. وتنتخب الجمعية العامة مجلس السلك والمراقب بالأغلبية البسيطة للأعضاء وبالاقتراع السري.

ولا يمكن أن تدرس غير القضايا المدرجة في جدول أعمالها من طرف المجلس. ويلزم المجلس بإدراج المسائل المعروضة عليه لهذا الغرض في جدول الأعمال خمسة عشر يوما على الأقل قبل التاريخ المحدد للاجتماع إما من طرف أكثر من ثلث أعضاء السلك المتمتعين بحق التصويت أو الوزير المكلف بالمالية، رئيس المجلس الوطني للمحاسبة أو ممثله.

المادة 22 . \_ في المكتب :

- يتشكل مجلس سلك الخبراء المحاسبين من الأشخاص التاليين :
- \_ الرئيس ؛
- \_ نائب الرئيس المكلف بالعلاقات مع القطاع الخاص؛
- \_ نائب الرئيس المكلف بالعلاقات الخارجية والنظم المهنية ؛
- \_ أمين عام مكلف بالإدارة ؛
- \_ أمين خزينة.

زكل أعضاء السلك مؤهلون للانتخاب في هذه الوظائف باستثناء أولئك الذين تم حرمانهم من حق التصويت نتيجة لتعرضهم لعقوبة تأديبية. ويدير مجلس السلك أمواله على مسؤوليته ويقوم المراقب بمراقبة هذا الاستخدام ويقدم تقريرا إلى الجمعية العامة.



وينتخب رئيس السلك لمدة عامين قابلة للتجديد مرة واحدة. ويجب أن ينتخب من بين زملائه الذين تتوفر فيهم الشروط التالية :

- \_ أن يكون موريتاني الجنسية ؛
  - \_ أن تكون سنه 35 سنة على الأقل ؛
  - \_ أن يكونوا قد مارسوا مهنة خبير محاسب بصفة مستقلة لمدة خمسة أعوام على الأقل ؛
  - \_ يجب على الرئيس، بعد انتخابه، أن يقيم في نواكشوط.
- وينتخب الأعضاء الآخرون لمجلس السلك لمدة سنتين. وتتخذ قرارات مجلس السلك بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين أو الممثلين. وفي حالة بروز صعوبات، فإنها تحال إلى جمعية عامة غير عادية تستدعي لهذا الغرض في ظرف خمسة عشر يوما الموالية.

المادة 23. \_ في تعزيز مجلس السلك :

يحدد النظام الداخلي طرق سير السلك والمجلس.

ولمجلس الإدارة الحق فيما يلي :

- (1) مراقبة ممارسة مهنة الخبير المحاسب و المسلك اليومي للائحة أعضاء السلك.
- (2) تأمين الدفاع عن المصالح المادية و إدارة ممتلكاته.
- (3) تمثيل السلك في كافة إجراءات الحياة المدنية.
- (4) الوقاية من أي نزاع أو خلاف ذي طابع مهني و التوفيق بين أعضائه.
- (5) البت في طلبات التسجيل في لائحة السلك .
- (6) مراقبة التدرج ؛
- (7) تحديد و تحصيل مبلغ الاشتراكات؛
- (8) رفع أي طلب أو اقتراح يتعلق بالمهنة إلى المجلس الوطني للمحاسبة؛
- (9) طلب رأي اللجنة الوطنية لمعادلة الشهادات؛
- (10) طلب شطب عضو لم يسدد اشتراكه؛

المادة 24: في المراقب

ينتخب المراقب من طرف الجمعية العامة لمدة سنتين .

و تتعارض وظائف المراقب المنصوص عليها في النظام الداخلي للسلك الوطني للخبراء المحاسبين مع وظائف عضو مجلس السلك.

المادة 25: يجتمع مجلس السلك بناء على دعوة من رئيسه كلما كان ذلك ضروريا و مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر.

و يستدعي إجباريا بناء على طلب من أغلبية أعضاء المجلس أو الوزير المكلف بالمالية في حالة خلو المجلس الجمعية العامة لسلك الخبراء المحاسبين يتخذ وزير المالية قرارا بإستدعائهما و تجديد جدول الأعمال .

كما أن على وزير المالية إستدعاء المجلس بناء على طلب ثلث أعضاء السلك المسجلين بصورة منتظمة و هي الحالة كذلك بالنسبة للجمعية العامة.

المادة 26: في لائحة السلك

تنشأ لدى الوزير المكلف بالمالية لجنة وطنية للائحة السلك تتشكل من :

- ممثل عن الوزير المكلف بالمالية رئيسا؛

- قاض معين من طرف وزير العدل عضوا؛

- ممثل من المجلس الوطني للمحاسبة عضوا؛

- خبيران محاسبان معينان من طرف مجلس السلك عضوين؛

و تجتمع هذه اللجنة في الوزارة المكلفة بالمالية بناء على إستدعاء من رئيسها أو بناء على طلب من ثلاثة من أعضائها و تدرس ملفات الترشيح المحالة إليها من طرف مجلس السلك. و تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية الأعضاء الحاضرين ، وفي حالة تساوي الأصوات ، يكون صوت الرئيس مرجحا.

و ترسل اللجنة إلى الوزير المكلف بالمالية محضر اجتماعها و كذا مشروع الرسالة الموجهة إلى محكمة الإستئناف في نواكشوط و المحلية للترشحات المسموح لأصحابها بأداء اليمين .

و يتم تعيين لائحة السلك كل ستة (6) أشهر.

المادة 27: يجب على كل عضو في السلك كان أجيرا سابقا و يرقب في الإقامة و ممارسة مهنة خبير محاسب أن يتقدم بطلب بذلك إلى مجلس السلك الذي يحيله بعد دراسته إلى الوزارة المكلفة بالمالية للترخيص له بموجب مقرر.

المادة 28: عن التدريب :

يسمح مجلس السلك بتلقي التدريب في موريتانيا للأشخاص

التاليين:

- الحاصلون على دبلوم خبير محاسب لمدة قانونية قدرها سنة ؛
- الحاصلون على شهادة دبلوم الدراسات العليا المحاسبية (دع م) أو أية شهادة معادلة تبعا لترتيبات المادة الثالثة الواردة سابقا لمدة قانونية قدرها ثلاثة أعوام. وفي نهاية التدريب، يمكن لمجلس السلك بعد استشارة مراقب التدرج :

- إما أن يسلم في هذا الصدد إفادة تذكر، عند الاقتضاء، اكتمال التدريب ؛
- أو تمديد التدريب لمدة قصوى قدرها عام إذا كان ذلك ضروريا ؛

- أو رفض تسليم هذه الإفادة نظرا لعدم الانتظام في العمل أو المواظبة عليه.

الباب الرابع \_ عن التأديب والعقوبات

المادة 29. \_ ينشأ مجلس وطني للتأديب يتشكل من :

\_ الوزير المكلف بالمالية ؛

\_ المدعي العام لدى المحكمة العليا نائبا للرئيس ؛

رئيس محكمة الاستئناف بنواكشوط عضوا ؛

\_ مستشار محكمة الحسابات عضوا؛

\_ خبيران محاسبان معينان من طرف مجلس السلك عضوين.

ويجتمع مجلس التأديب في الوزارة المكلفة بالمالية بناء على استدعاء من رئيسه.

ولكي يتداول بصفة صحيحة، يجب أن يحضر على الأقل، أربعة من أعضائه.

وتتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة. وفي حالة تساوي الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجحا.

ويكون الاقتراع سريا.

المادة 30. \_ العقوبات التأديبية هي، فضلا عن الإنذار الذي يقدم في ديوان رئيس المجلس الوطني للتأديب فيما يتعلق بالوقائع التي لا تقتضي عقوبات أخرى، التالية :

(1) التوبيخ أمام المجلس الوطني للتأديب ؛

(2) اللوم مع تسجيل ذلك في الملف ؛

(3) التعليق لمدة محددة ؛

(4) الشطب على الاسم من اللائحة ويتضمن المنع النهائي من ممارسة المهنة.

ويجب أن يتم إشعار كل من المعني والمجلس الوطني للسلك في ظرف 15 يوما بقرارات المجلس الوطني للتأديب، وأجال الاستئناف معطلة.

ويجب أن تكون قرارات المجلس الوطني للتأديب موضوع طعن أمام محكمة الاستئناف في ظرف خمسة عشر يوما اعتبارا من تاريخ إشعار المعني بالقرار.

المادة 31. \_ تنشر القرارات المتضمنة للتعليق أو الشطب من اللائحة، دون أسبابها في جريدة إعلانات قانونية.

ويشطب على اسم العضو الذي يتعرض لهذا النوع من الإجراءات من لائحة السلك.

المادة 32. \_ توجه كافة الإجراءات المعدة أثناء إجراءات المتابعة أمام المجلس الوطني للتأديب أو لجنة لائحة السلك إلى المعنيين في ظرف مضمون يتضمن إفادات استلام.

المادة 33. \_ الممارسة غير القانونية لمهنة خبير محاسب وكذا الاستخدام المفرط لهذه الصفة كتسمية شركات الخبرة المحاسبية أو مؤسسات المحاسبة أو أية صفة تهدف إلى إنشاء تشابه أو خلط

مع هذه الصفة تترتب عليها متابعات قضائية أمام المحاكم المختصة.

الباب الخامس \_ عن وصاية السلطات العمومية على السلك :  
المادة 34 . \_ تمارس وصاية السلطات العمومية على السلك الوطني للخبراء المحاسبين من طرف الوزير المكلف بالمالية.  
المادة 35 . \_ يحضر الوزير المكلف بالمالية أو ممثله جلسات الجمعية العامة . وله السلطة خصوصا ، في الطعن أمام محكمة الاستئناف في القرارات المتخذة من طرف المجلس الوطني للتأديب . ويعتبر انتهاء أجل الأشهر الثلاثة دون رد منه عليها موافقة عليها.  
ويجب أن تكون قرارات رفضه مسببة.

#### الباب السادس \_ ترتيبات انتقالية

المادة 36 . \_ يحتفظ الخبراء المحاسبون المسجلون سابقا طبقا لترتيبات المرسوم رقم 83.026 الصادر بتاريخ 17 يناير 1983 بصفة عضويتهم في السلك الوطني للخبراء المحاسبين.  
المادة 37 . \_ استثناء من الفقرة الثانية من المادتين 5 و 6 ، يمكن للخبراء المحاسبين الاجراء لدى مقاولات والمعينون مفوضي حسابات بموجب ترتيبات الأمر القانوني رقم 90 \_ 90 الصادر بتاريخ 4 ابريل 1990 والمتضمن النظام الأساسي للمؤسسات العمومية والشركات ذات رؤوس الاموال العمومية والمنظم لعلاقاتها مع الدولة أن يواصلوا تصديق حسابات السنة المالية المختتمة في 31 دجبر 1996.

#### الباب السابع : ترتيبات نهائية

المادة 38 . \_ يلغى هذا المرسوم ويحل محل كافة الترتيبات السابقة والمخالفة خصوصا ترتيبات كل من المرسوم رقم 148 \_ 64 الصادر بتاريخ 30 سبتمبر 1964 والمحدد لطرق التسجيل في لائحة الخبراء والشطب منها والرسوم رقم 83 \_ 026 الصادر بتاريخ 17 يناير 1983 والمنشئ لسلك الخبراء المحاسبين.  
المادة 39 . \_ يكلف وزير المالية بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

#### وزارة التخطيط

##### نصوص تنظيمية

مرسوم رقم 97 \_ 016، صادر بتاريخ 15 فبراير 1997، يقضي بإنشاء شبك موحد لاستكمال بعض الإجراءات الادارية والاعتماد بموجب قانون الاستثمارات  
المادة الأولى : ينشأ في وزارة التخطيط " شبك موحد " يعهد إليه بأن يقدم لأصحاب المشروعات المستوفية لشروط الاعتماد بموجب النظم التي أقرها قانون الاستثمار الذي ينص عليه الأمر القانوني رقم 89/013 الصادر بتاريخ 1989/01/23، الخدمات الإدارية والقانونية الضرورية لتأسيس مقاولاتهم وفقا للقانون و المساعدة في إعداد ملف طلب الاعتماد والاعتماد بموجب مختلف نظم قانون الاستثمارات .

المادة 2: يتألف الشبك الموحد من ممثلي القطاعات والهيئات التي تتدخل في تطبيق ومتابعة قانون الاستثمارات والمؤهلة شرعا لإبداء الرأي النهائي لإداراتها الأصلية مباشرة ضمن الشبك المذكور.

المادة 3: يضم الشبك الموحد:

- إحصائيا في مشروعات الصناعة والطاقة ممثلا عن الوزارة المكلفة بالصناعة
- إحصائيا في مشروعات الزراعة وتنمية المواشي والدواجن ممثلا عن الوزارة المكلفة بالتنمية الريفية.
- إحصائيا في مشروعات الصيد ممثلا عن الوزارة المكلفة بالصيد
- إحصائيا في المسائل الجبائية ممثلا عن إدارة الضرائب
- إحصائيا في المسائل الجمركية ممثلا عن إدارة الجمارك
- ممثلا عن القطاع الخاص يعين من طرف منظمات أرباب العمل.

كما سيستعين بسكرتيرية تحدد مأموريته في المادة 7 أدناه.  
المادة 4: سيحال كل من هؤلاء الأخصائيين لدى الشبك الموحد من قبل قطاعه الأصلي مع تخويله السلطات التي تمكنه من التداول بشكل صحيح.

يلزم وكلاء الشبك الموحد بسر المهنة بخصوص المعلومات التي تتضمنها الملفات المقدمة إليهم وإلى مداولات الشبك.

المادة 5: يخضع الشبك الموحد للسلطة المباشرة للوزير المكلف بالتخطيط و يديره مدير.

يتمتع مدير الشبك بالسلطة على الوكلاء المشار إليهم في المادة 3 ويمكنه كذلك بمناسبة مناقشة أحد الملفات أن يستدعي أي وكيل من أي قطاع وزاري آخر من شأن مشاركته أن تفيد في معالجة الملف.

المادة 6: يتلقى الشبك الموحد ملفات طلب الاعتماد بموجب الأنظمة ذات الامتياز المنصوص عليها في قانون الاستثمارات لدى تسليمها مباشرة من قبل أصحاب المشروعات.

المادة 7: تكلف سكرتيرية الشبك الموحد بما يلي:

- استقبال أصحاب المشروعات و مدهم بجميع المعلومات المتعلقة بشروط الاستثمار في موريتانيا

- توفير الاستثمار الضرورية لتأسيس الشركة و لإيداع طلب الاعتماد

- استقبال و توزيع بريد الشبك الموحد.

المادة 8: يجب أن يشمل أي طلب للاعتماد بموجب قانون الاستثمارات فضلا عن التصريحات المشار إليها في المادة 6 أعلاه، الوثائق التالية:

(أ) طلبا موجه إلى وزير التخطيط بواسطة مدير الشبك الموحد يلتزم بموجبه صاحب المشروع بالتقيد بالواجبات المنصوص عليها في قانون الاستثمار.

(ب) بطاقة تعريف فنية تتضمن أهم مواصفات المشروع ( السوق المستهدف ، وصف موجز لعملية الإنتاج ، خطة الإنتاج ، تركيب التمويل، برنامج الاستثمار ، كمية وطبيعة فرص العمل المرتقبة، موقع المشروع ) . و يمكن لأصحاب المشروع سحب نسخة من بطاقة التعريف الفنية المذكورة لدى سكرتيرية الشبك الموحد.

(ج) ملفا قانونيا يضم فضلا عن التصريحات المشار إليها في المادة 6 أعلاه، النظام الأساسي ومحضر الجمعية العامة التأسيسية مسجلين شرعا و القنمة الكاملة بأسماء المساهمين و مستوى مشاركتهم في رأس مال الشركة.

(د) قائمة مفصلة بتجهيزات الإنتاج التي يقترح إغنائها كليا أو جزئيا من الضرائب و الرسوم لدى الإستيراد.

(هـ) بالنسبة لحالات التوسعة ، وجوب تقديم الكشف و حصيلة التشغيل المعتمدة بالنسبة للسنوات الثلاث الأخيرة.

المادة 9: لا يجوز التنازل عن المواد التي استفادت من تخفيض الضرائب و الرسوم لدى الإستيراد من طرف المقاول المعتمدة إلا بإذن صريح و مسبق من الوزير المكلف بالتخطيط.

المادة 10: يؤدي أي تحويل في وجهة المواد المستوردة مع إعفاء كلي أو جزئي من الضرائب و الرسوم وكذلك أي تنازل عن المواد المذكورة بدون الترخيص المشار إليه في المادة 9 أعلاه إلى أن تسدد كليا إلى الخزانة العامة قيمة الضرائب و الرسوم التي أعفيت منها هذه المواد.

المادة 11: يبطل الاعتماد بموجب قانون الاستثمارات إذا لم تكتمل عمليات إقامة المشروع في أجل ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ الاعتماد.

المادة 12: يسلم من قبل الشبك الموحد وصل لكل ملف كامل لطلب الاعتماد بموجب قانون الاستثمارات.

يبلغ صاحب الطلب في أجل قدره شهر واحد اعتبارا من تسليم هذا الوصل، بالقرار الذي اتخذ بشأن ملفه. و يمكن لهذا الأجل أن يمدد بخمسة عشر (15) يوما بصورة استثنائية من قبل مدير الشبك الموحد بناء على قرار يبلغ في نفس الظروف.

المادة 13: يتم اتخاذ قرار الاعتماد بموجب قانون الإستثمارات بمرسوم يتخذه مجلس الوزراء.

المادة 14: تلغى كافة الأحكام السابقة المخالفة لهذا المرسوم و خصوصا المرسوم رقم 89/046 الصادر بتاريخ 13 مارس 1989 المشار إليه أعلاه.

المادة 15: يكلف الوزراء المكلفون بالتخطيط و المالية و الصناعة و الصيد و التنمية الريفية و التجارة و الصناعة التقليدية و السياحة كل فيما يعنيه بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية

### 3 - إعلانات

حفظ الملكية و الحقوق العقارية

مكتب انواكشوط

اعلان رسم حدود

يقام في 1997/02/28 على تمام الساعة 10 و 30

دقيقة برسم حدود حضوري للعقار الواقع في تيارت في قطعة

أرض مبنية تقدر مساحتها 03 آر، 30 سنتياري تعرف القسيمة

تحت رقم : 702 - 704 ويحدها من الشمال القسيمة 701 و 703

وممن الشرق القسيمة 706 ومن الجنوب طريق ومن الغرب

طريق دون اسم قد طلب تسجيلها السيد محمد يسلم ولد محمد

سالم تبعا للطلب رقم 693 بتاريخ 96/11/13

يدعى كافة الاشخاص الذين يهمهم الامر الى حضور رسم الحدود

هذا وارسال ممثلين عنهم يتمتعون باتانية صحيحة

حافظ الملكية

ديوب عبدول همات

حفظ الملكية و الحقوق العقارية

مكتب انواكشوط

اعلان رسم حدود

يقام في 1997/02/28 على تمام الساعة 9 و 30

دقيقة برسم حدود حضوري للعقار الواقع في توجنين في قطعة

أرض مبنية تقدر مساحتها 8 آر، 75 سنتياري تعرف القسيمة تحت

رقم : 1/1 ويحدها من الشمال طريق الأمل ومن الشرق القسيمة

2 ومن الجنوب طريق ومن الغرب طريق دون اسم قد طلب

تسجيلها السيدة: البتول بنت أحمد سالم تبعا للطلب رقم 608

بتاريخ 1995/10/20

يدعى كافة الاشخاص الذين يهمهم الامر الى حضور رسم الحدود

هذا وارسال ممثلين عنهم يتمتعون باتانية صحيحة

حافظ الملكية

ديوب عبدول همات

حافظ الملكية و الحقوق العقارية

مكتب انواكشوط

اعلان رسم حدود

يقام في 1997/03/30 على تمام الساعة 10 و 30

دقيقة برسم حدود حضوري للعقار الواقع في تيارت في قطعة

أرض مبنية تقدر مساحتها 2 آر، 16 سنتياري تعرف القسيمة تحت

رقم : 52 ويحدها من الشمال طريق بدون اسم ومن الشرق

طريق بدون اسم ومن الجنوب القسيمة رقم 51 ومن الغرب

القسيمة رقم 50 قد طلب تسجيلها السيد: الحسن ولد اعبيدنا تبعا

للطلب رقم 442 بتاريخ 1994/02/13

يدعى كافة الاشخاص الذين يهمهم الامر الى حضور رسم الحدود

هذا وارسال ممثلين عنهم يتمتعون باتانية صحيحة

حافظ الملكية

ديوب عبدول همات

حفظ الملكية و الحقوق العقارية

مكتب نواكشوط

اشعار بطلب تسجيل بالسجل العقاري

تبعا للطلب الشرعي رقم 727 المقدم بتاريخ 1997/01/22 طلب

السيد محمد عالي ولد محمد و المقيم في انواكشوط تسجيلا

بالسجل العقاري في دائرة اترارزة لمبنى حضري مشيد تقدر

مساحته ب 2 آر 52 سنتياري واقعة في عرفات وتعرف هذه

القسيمة باسم القسيمة 358 مكرر وتحدها من الشمال طريق دون

اسم.

كما يصرح بان المبنى ملك له بمقتضى

ويحق لجميع الاشخاص المعنيين الطعن في هذا التجيل بين يدي

الحافظ الموقع ادناه وذلك في اجل ثلاثة اشهر اعتبارا من الصاق

هذا الاشعار على الجدران وهو ما سيتم في اقرب وقت ممكن

بالقاعة العمومية للمحكمة الابتدائية بنواكشوط.

حافظ الملكية العقارية

ديوب عبدول همات

حفظ الملكية و الحقوق العقارية

مكتب نواكشوط

اشعار بطلب تسجيل بالسجل العقاري

تبعا للطلب الشرعي رقم 723 المقدم بتاريخ 1997/01/06 طلب

السيد : كابر ولد محمد فال و المقيم في انواكشوط تسجيلا بالسجل

العقاري في دائرة اترارزة لمبنى حضري مشيد تقدر مساحته ب 2

آر و 10 سنتياري واقعة في عرفات وتعرف هذه القسيمة باسم

القسيمة 358 وتحدها من الشمال طريق دون اسم ومن الشرق

القسيمة 361 ومن الجنوب طريق بدون اسم، ومن الغرب طريق

بدون اسم

كما يصرح بان المبنى ملك له بمقتضى

ويحق لجميع الاشخاص المعنيين الطعن في هذا التجيل بين يدي

الحافظ الموقع ادناه وذلك في اجل ثلاثة اشهر اعتبارا من الصاق

هذا الاشعار على الجدران وهو ما سيتم في اقرب وقت ممكن

بالقاعة العمومية للمحكمة الابتدائية بنواكشوط.

حافظ الملكية العقارية

ديوب عبدول همات

حفظ الملكية و الحقوق العقارية

مكتب انواكشوط

اعلان رسم حدود

يقام في 1997/03/30 على تمام الساعة 10 و 30

دقيقة برسم حدود حضوري للعقار الواقع في عرفات في قطعة

أرض مبنية تقدر مساحتها 3 آر، 00 سنتياري تعرف القسيمة تحت

رقم : 300 و 341 القطاع 1 ويحدها من الشمال طريق بدون اسم

وممن الشرق ساحة بدون اسم ومن الجنوب طريق بدون اسم

ومن الغرب القسيمة رقم 311 و 299 قد طلب تسجيلها السيد: حم

ولد ابراهيم تبعا للطلب رقم 718 بتاريخ 1996/12/28

يدعى كافة الاشخاص الذين يهمهم الامر الى حضور رسم الحدود

هذا وارسال ممثلين عنهم يتمتعون باتانية صحيحة

حافظ الملكية

ديوب عبدول همات

حفظ الملكية و الحقوق العقارية

مكتب نواكشوط

اشعار بطلب تسجيل بالسجل العقاري

تبعا للطلب الشرعي رقم 741 المقدم بتاريخ 1997/03/10 طلب

السيد : محمد ولد محمود و المقيم في انواكشوط تسجيلا بالسجل

\_\_ خلق فرص عمل جديدة  
يوجد مقر الجمعية : يوجد مقر الجمعية في نواكشوط  
مدة عمل الجمعية :  
تحدد مدة الجمعية بتسعة وتسعين سنة ابتداء من تاريخ الاعتراف  
بها.  
تشكلت المكتب التنفيذي :  
محمد الحافظ ولد محمد صالح رئيسا  
محمد الحافظ ولد سيدات نائبا للرئيس  
مريم بنت محمد صالح أمينة الخزينة العامة  
\_\_ اسلم ولد سيد أم مساعدا لمسؤول الخزينة  
يوسف ولد حيمبار ، مراقبا للتسيير  
إدوم ولد نافع مسؤولا اداريا  
خطري ولد سيدات مسؤولا للشؤون الاجتماعية

وصل رقم 2460 صادر بتاريخ : بالاعلان عن جمعية تسمى :  
"الامل"

يجب أن يصرح لوزارة الداخلية في غضون ثلاثة  
أشهر بكل التعديلات المدخلة على النظام الاساسي للجمعية  
المذكورة ويكل تغيير في إدارتها (المادة 14 من القانون رقم 098  
- 64 الصادر بتاريخ 09 يونيو 1964 المتعلق بالجمعيات).  
هدف الجمعية :

تهدف الجمعية المسماة "الامل" إلى بلوغ الغايات  
التالية ::  
مقر الجمعية :

يوجد مقر الجمعية : يوجد مقر الجمعية في نواكشوط  
مدة عمل الجمعية :  
مدة صلاحية الجمعية غير محددة.  
تشكلت المكتب التنفيذي :  
الامينة التنفيذية : فاطمة بنت سيد محمد  
مسؤول البرامج : محمد الامين ولد سلمان  
المسؤول الاداري والمالي : كورويرا ممدو  
مفوضو الحسابات : الشيخ عبد الله ولد احويبيب

العقاري في دائرة اترارزة لمبنى حضري مشيد تقدر مساحته ب 3  
أر و 0 سنتيار واقعة في عرفات وتعرف هذه القسيمة باسم  
القسيمة 719 و 720 وتحدها من الشمال طريق دون إسم ومن  
الشرق القسيمة 721 ومن الجنوب القسيمة 722، 718، 716  
ومن الغرب القسيمة 717  
كما يصرح بان المبنى ملك له بمقتضى  
ويحق لجميع الاشخاص المعنيين الطعن في هذا التجيل بين يدي  
الحافظ الموقع ادناه وذلك في اجل ثلاثة اشهر اعتبارا من الصاق  
هذا الاشعار على الجدران وهو ما سيتم في اقرب وقت ممكن  
بالقاعة العمومية للمحكمة الابتدائية بنواكشوط.  
حافظ الملكية العقارية  
ديوب عبدول همام

4 \_ إشعارات

وصل رقم 1820 صادر بتاريخ 11 دجيمر 1997؛ بالاعلان عن  
جمعية تسمى : "الرابطة الموريتانية للتكافل الاجتماعي  
والادخار

يجب أن يصرح لوزارة الداخلية في غضون ثلاثة  
أشهر بكل التعديلات المدخلة على النظام الاساسي للجمعية  
المذكورة ويكل تغيير في إدارتها (المادة 14 من القانون رقم 098  
- 64 الصادر بتاريخ 09 يونيو 1964 المتعلق بالجمعيات).  
هدف الجمعية :

تهدف الجمعية المسماة "الرابطة الموريتانية للتكافل  
الاجتماعي والادخار " إلى  
مقر الجمعية :

\_\_ جلب الإذخار غير المصنف لصالح التنمية الوطنية  
\_\_ استحداث صناديق شعبية للإذخار والقرض لصالح التنمية  
القاعدية  
\_\_ تشجيع الاستثمار في المؤسسات الفردية والعائلية الصغيرة.  
\_\_ مساعدة المواطنين في مكافحة الفقر والبطالة والهجرة الريفية.  
\_\_ خلق مصادر للدخل لصالح كافة المواطنين  
\_\_ دعم مشاريع التنمية التي تشرف عليها البلديات والمنظمات غير  
الحكومية  
الهيئات الخيرية والمنظمات الاجتماعية والمهنية في صورة دعم  
أوقرض.

الإشترابات وشراء الأعداد	نشرة نصف شهرية تصدر يومي 15 و 30. من كل شهر	إعلانات وإشعارات مختلفة
الإشترابات العادية اشترك مباشر : 4000 أوقية الدول المغاربية : 4000 أوقية الدول الخارجية : 5000 أوقية شراء الأعداد : ثمن النسخة : 200 أوقية	للإشترابات وشراء الأعداد، الرجاء الإتصال بمديرية نشر الجرائد الرسمية ص ب 188 ، نواكشوط - موريتانيا تتم الشراءات وجوبا عينا أو عن طريق صك أو تحويل مصرفي. رقم الحساب البريدي 391 نواكشوط	تقدم الإعلانات لمصلحة الجريدة الرسمية ----- لا تتحمل الإدارة أية مسؤولية في ما يتعلق بمضمون الإعلانات
نشر المديرية العامة للتشريع والترجمة والنشر الوزارة الأولى		

